Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

22 Juillet 2011
22 يوليوز 2011

مجلة المساء الأسبوعية

Du 22 au 31 08 11

شخصيات الأسبوع

ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قام بعمل جيد، وهو يساعد في فك اعتصام المعطلين بالمقر المركزي لحزب الاستقلال بالرباط. تدخل اليزمي جاء ليجنب المعطلين الأسوأ بعد أن وقعت بينهم وبين استقلاليين مشادات، حاولوا بعدها اقتحام المقر الذي حاصره عشرات من المنتمين إلى حزب الاستقلال الذين يتهمهم المعطلون بأنهم بلطجية جاء بهم حميد شباط، عضو المكتب المركزي للحزب من أجل فض الاعتصام بالقوة. وكان أنصار حزب الاستقلال يرددون أمام بوابة المقر الذي أغلقه المعطلون شعارا غريبا هو "غير طلقونا عليهم". وحين لم يتمكن المنتمون إلى الحزب من اقتحام المقر تم اللجوء إلى قطع الماء والكهرباء على الشباب المعتصمين، كما منع إدخال الماء والطعام إليهم. الوضع المتأزم لم ينفك إلا بتدخل اليزمي.

ادريس اليزمي

Revue de Presse

المشهد
Du 22 au 28 07 11

4x4

مع عبدالسلام بوطيب
رئيس مركز الذاكرة المشتركة
من أجل الديمقراطية والسلم

حاوره: عبدالرحيم سموكني

متحف الريف تعزيز لدرب المصالحة

1. باعتباركم تشتغلون في مجال حفظ الذاكرة المشتركة، ما هي قراءتكم لقرار تشييد متحف الريف بمدينة الحسيمة؟

هو قرار يندرج ضمن توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، ومجمل القول إن الترتيبات، التي اتخذت أثناء الإعداد لإطلاق هذا المتحف، كانت مهنية بامتياز، لكن ما يجب الإشارة إليه أن هناك حدثين مميزين سبقا الإعلان عن تأسيس متحف الريف، الحدث الأول يتمثل في تأسيس شعبة خاصة بالتاريخ الراهن بقسم التاريخ، بجامعة محمد الخامس بالرباط، ويجب علينا أن نميز بين التاريخ الراهن والذاكرة، فالتاريخ يمثل أحداث مضت ونسيت، أما الذاكرة، فهي أحداث تأبى أن تنسى، شعبة التاريخ الراهن شعبة قريبة من الصحافة والعلوم السياسية.

والحدث الثاني هو تأسيس أرشيف المغرب، وكلها مبادرات تدخل في سياق إعادة كتابة التاريخ المعاصر للمغرب. إن الهدف الحقيقي من تشييد متحف بالريف هو الحرص على عدم تكرار ما حدث في السابق، فهو أبعد بكثير ليكون متحفا تقليديا، وإنما مؤسسة ستشتغل بطاقم إداري، وآخر علمي على تنشيط ندوات علمية، كما أنه سيفتح المجال للباحثين والمختصين للتوفر على بيانات ومراجع للبحث في تاريخ المنطقة والمغرب ككل، الأمر الذي كان في السابق غير متوفر.

2. كيف يمكن لمتحف تاريخي أن يلعب دورا في الحفاظ على الذاكرة المشتركة؟

يجب أن ننظر إلى هذا المتحف نظرة غير تقليدية، نظرة تبتعد عن كونه بناية تضم وثائق أو عبارة عن آثار فقط، بل يجب أن ننظر إليه كمؤسسة جاءت لاستكمال مسلسل المصالحة، كما أنها بإمكانها أن تلعب دورا على عدة مستويات اجتماعية وسياسية واقتصادية.

3. هل جرى التنسيق مع مركزكم خلال الإعداد لإطلاق هذا المشروع؟

نعم بكل تأكيد، فنحن كنا من السباقين إلى الدعوة إلى تأسيس متحف بمنطقة الريف، والتنسيق مع مركزنا بدأ عندما استمعت إلينا لجنة المنوني، خلال الإعداد لمشروع الدستور الجديد، إذ ركزنا على مسألة الذاكرة المشتركة، واعتبرنا أن مكونات الهوية المغربية هي في حد ذاتها ذاكرة مشتركة تجمعنا، فالمكون العبري والحساني والأندلسي كلها مكونات تاريخية للهوية، وجميع المغاربة يقتسمونها، وهي مكونات دافعنا عنها لأنها مكونات مشتركة.

أما في ما يتعلق بالمتحف، فلقد نسق معنا إدريس اليزمي، الذي أعتبره شخصيا إنسانا مهتما ومولعا بتاريخ بلده، ومنذ فترة إقامته في فرنسا ونضاله الحقوقي، كانت هناك دوما لديه أفكار من هذا القبيل، إذن، فتشييد متحف للريف له دلالة كبيرة تروم وضع خطوة على درب حفظ الذاكرة المشتركة، والمصالحة الحقيقية.

4. هل يمكن القول إن تأسيس متحف بالريف من شأنه أن يصالح المنطقة مع الدولة؟ وأية مصلحة في نقل ما جرى للأجيال القادمة؟

المصالحة ليست لحظة ميتة، فمسلسلها يمكن أن يعمر لجيل أو أكثر، لذا فالدولة والمجتمع مطالبان بإيجاد كل العناصر لإتمام مشروع المصالحة. فالقطع مع ممارسات الماضي، هي أحد أهداف هذا المتحف، كما أنها مسألة حيوية لبناء دولة ومجتمع ديمقراطيين، إذ لا يمكن الحديث عن دولة ديمقراطية دون التوفر على مجتمع ديمقراطي، ومن هنا تبرز أهمية هذا الحدث، خاصة في منطقة كالريف غنية بالأحداث التاريخية، إذ سيلعب دور المذكر بما جرى، والمنبه لما يمكن أن يأتي.

Revue de P

أخبار اليوم المغربية

مساعي العفو الملكي عن نيني تواجه تحفظات أمنية

■ أخبار اليوم ■

المساعي التي يقوم بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان للحصول على الضوء الأخضر لوضع اسم رشيد نيني، مدير جريدة «المساء»، على لائحة الذين سيشملهم العفو الملكي بمناسبة عيد العرش.. تواجه تحفظا كبيرا من جهات أمنية نافذة تعارض هذا المنحى لحل هذا الملف بعد أن قضى نيني حوالي 3 أشهر وراء القضبان. وتقول مصادر «أخبار اليوم» إن الجهات المتحفظة على العفو عن نيني تخشى من عودته إلى سابق أسلوبه في الكتابة، في حين يرى آخرون أن سجن الصحافي ليس حلا لمشاكل السلطة مع الصحافة.

Revue de Presse

جريدة وطنية
تصدر من بني ملال
ملفات تادلة

المجلس الوطني لحقوق الانسان، أية دينامية؟

الكلمة التقديمية للاستاذ محمد اعبودو باسم جريدة ملفات تادلة

في رحاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال

أيها الإخوة الأفاضل أيتها الأخوات الفاضلات،

باسم هيئة تحرير جريدة ملفات تادلة أرحب بسيادتكم في هذا اللقاء التواصلي البالغ الأهمية الذي يدور حول موضوع: "المجلس الوطني لحقوق الإنسان أية دينامية؟".

وقد نظمت جريدة ملفات تادلة هذا اللقاء بشراكة مع جامعة السلطان مولاي سليمان وشراكة مع المجلس الجهوي لجهة تادلة أزيلال بتأطير من الأستاذ محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان. ونغتنم هذه الفرصة لتقديم تشكراتنا الحارة لرئيس هذه الجامعة وأطرها لما وجدنا فيهم من ترجمة فعلية للانفتاح الحقيقي للجامعة على محيطها الخارجي، ورغم إمكانيتها المتواضعة، فقد دأبت جريدة ملفات تادلة على تنظيم ندوات علمية وثقافية حول مواضيع الساعة تهم وطننا بصفة عامة وجهتنا بصفة خاصة.

وفي هذا الإطار فقد نظمت خلال السنة الجارية ندوة علمية متميزة في رحاب هذه الكلية حول الصحراء المغربية بتأطير من الدكتور عبد القادر الطالدي نائب الأمين العام للأمم المتحدة سابقا وحاليا مستشار دولي في العلاقات الدولية، والمراسل المقيم لجريدة ملفات تادلة بالامم المتحدة.

وتلتها ندوة أخرى بالغة الأهمية براهنيتها وتتعلق بموضوع قراءة في الموسعة بتأطير من الأستاذ الدكتور أحمد بوعشيق أحد الأعضاء البارزين في اللجنة الاستشارية للجهوية.

ووفاء منها لالتزاماتها المهنية والثقافية، ولخطها التحريري، تنظم جريدة ملفات تادلة هذه الندوة حول موضوع: "المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أية دينامية !" بتأطير من الأستاذ محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو أحد المناضلي التقدميين الذين عاشوا الاعتقال والقمع لنشاطه إلى جانب مجموعة من المناضلين الشرفاء ومنهم بصفة خاصة المرحوم ادريس بنزكري في النضال السياسي والحقوقي والالتزام بقضايا الوطن، كما يعتبر من المدافعين الشرسين ضد جميع الانتهاكات لحقوق الإنسان التي عرفتها بلدنا سواء كمناضل أو كمحام، وقد أدين بثلاثين سنة حبسا مع مجموعة من المناضلين من ضمنهم ذ. محمد الحجام.

ويعتبر من المناضلين البارزين في الجمعية المغربية لحقوق الانسان ومنتدى الحقيقة والانصاف الذي كان رئيسا له، وهو شاعر وزجال كبير ملتزم، حيث لحنت له عدة قطع من انتاجاته خصوصا في أغاني الفنان الشهير سعيد المغربي الى جانب الزجالين أفندي وودان.

وموضوع هذا اللقاء يكتسي أهمية بالغة بالنظر لما عاشته بلدنا من قمع وتعسفات وتجاوزات طالت حقوق المواطنين في العيش بحرية وكرامة.

وتعتبر منطقتنا من أكبر ضحايا هذه التعسفات، أدت ضريبة ثقيلة بهذا الصدد من أجل الوطن، كما سبق لها أن قدمت تضحيات جسام في سبيل حصول المغرب على استقلاله من الاستعمار.

ومن أجل عدم تكرار سنوات الرصاص التي عانى منها شعبنا، أنشئت هيئة الإنصاف والمصالحة التي لعب فيها الأستاذ محمد الصبار دورا بارزا إلى جانب المرحوم إدريس بنزكري.

وبعد أن تقلد الأستاذ محمد الصبار مهام الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بصيغته الجديدة، مكان المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بصفة عامة، أصبحت مسألة حقوق الانسان بصفة عامة و قضية الاختفاء القسري والاعتقالات التعسفية والمحاكمات الصورية وقمع الاجهزة الأمنية في صلب اهتمام محمد الصبار، كما كان دائما خلال ماضيه النضالي والحقوقي.

وقد قام الأستاذ محمد الصبار بعمل مكثف إلى جانب ضحايا هذه التعسفات والتجاوزات كيفما كانت قناعتهم السياسية والمذهبية، مبدلا في ذلك جهدا كبيرا أثار إعجاب الجميع.

وقد استضفنا الأستاذ محمد الصبار ليتحدث لنا عن هذه الدينامية المتميزة والاختصاصات الجديدة التي يشتغل بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان .

وفي الأخير نجدد تشكراتنا الحارة للأستاذ الصبار الذي لبى دعوتنا بكل تلقائية رغم كثرة انشغالاته والتزاماته.

بني ملال في يوم 8/07/2011

Revue de Presse du Conseil National

تقرير عن أعمال الندوة بقلم ذ.اعبودو

يعيش بلدنا زخما كبيرا من الأحداث في المدة الأخيرة عرفت معا حماسا يكاد يذكره بأجواء الستينات والسبعينات.

فقد انطلقت المطالب الاجتماعية المختلفة بشكل غير مسبوق وبلورت التطلعات السياسية إلى سقف تجاوز كل الفرقاء السياسيين والنقابيين التقليديين، في هذه الأجواء ظهر للوجود معطى أساسي تجددت معه هذه المطالب ويتعلق الأمر بحركة 20 فبراير 2011. ولقد تشكلت هذه الحركة في خضم هذا الزخم وكان بلاغها الأول الذي أصدرته (وانفردت جريدة ملفات نادلة بنشره كاملا) بمثابة حدث تاريخي بامتياز نظرا لما يتضمنه من برنامج سياسي ونضالي تجاوز مطالب جل القوى السياسية المتواجدة.

وقد تضمن هذا البرنامج تصورا واضحا للقضايا السياسية الراهنة والمسألة الدستورية بصفة خاصة. وقد شكل إلى جانب ذلك موضوع حقوق الإنسان مطلبا أساسيا في أدبيات حركة 20 فبراير وطرحت النقاش العمومي بحدة كبيرة.

وفي إطار هذا الحراك النشيط أنشئ المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يترأسه الأستاذ اليازمي ويتولى الأستاذ محمد الصبار أمانته العامة.

وسعيا من جريدة ملفات نادلة في إغناء هذا النقاش، نظمت بشراكة مع جامعة السلطان مولاي سليمان ببني ملال ندوة مهمة تحت عنوان "المجلس الوطني لحقوق الانسان أية دينامية" يوم 8/ 7/ 2011 في رحاب كلية الأدب والعلوم الانسانية بنفس المدينة.

وكان مدرج الكلية غاصا بالحاضرين من جميع الأطياف السياسية والنقابية والجمعوية، احتلت فيه حركة 20 فراير وجمعية حاملي الشهادات المعطلين حيزا هاما.

ورغم رفع بعض الشعارات المعتادة في الأجواء حماسية، افتتح الأستاذ محمد الحجام مدير جريدة ملفات نادلة، بتذكير الحاضرين بأهمية وبراهنية الموضوع وكذا بالوزن الكبير الذي يمثله الأستاذ محمد الصبار في مجال حقوق الانسان، كما أشاد بالموقع المميز الذي تحتله حركة 20 فبراير في المشهد السياسي والنضالي للشعب المغربي وبنضالات جمعية المعطلين وبمطالبها المشروعة من أجل شغل يضمن للجمع حياة حرة وكريمة، ثم تطرق بإيجاز للمسار النضالي والحقوقي للأستاذ محمد الصبار وبدوره الخاص في إطار المجلس الوطني لحقوق الانسان وفي الدينامية التي يعرفها منذ أن تولى مسؤولية أمينه العام.

ودعا الأستاذ محمد الحجام الجميع إلى نقاش هادئ ومسؤول على ضوء العرض الذي سيتقدم به الأستاذ محمد الصبار.

وقد انطلق الأستاذ محمد الصبار في عرضه بالتذكير بأهمية حقوق الانسان وبالنضال الذي خاضته القوى السياسية المغربية من أجل النهوض بها مستعرضا المحطات التاريخية الذي قطعته.

وبدأ بالحديث أساسا عن المجلس الاستشاري لحقوق الانسان الذي أنشئ سنة 1992.

وقد ذكر المحاضر أن هذا المجلس لم يلعب الدور الذي يتطلع إليه المجتمع المغربي وقواه الحية لأسباب تنظيمية وسياسية.

فقد تكون هذا المجلس أساسا من تمثيليات حزبية (مواكبة في غالبها للدولة) وإدارته الحكومية مما أفقد المجلس استقلاليته وأصبح معها أداة لتبريرات الممارسات التعسفية القديمة للدولة. وبالتالي فإن المجلس الاستشاري، عوض أن يشكل نقلة نوعية في النهوض بمسألة حقوق الإنسان، أصبح وسيلة لدعامة الدولة في المحافل الدولية لا غير.

ولتحريك ملف حقوق الانسان والتطرق للإنتهاكات الخطيرة التي عرفتها سنوات الرصاص، تم إنشاء هيئة الانصاف والمصالحة برئاسة المرحوم ادريس بنزكري والتي انبثقت عن المجلس الاستشاري لحقوق الانسان، وذكر المحاضر بأن هذه الهيئة شكلت قطيعة مع المجلس الاستشاري من حيث الدينامية التي تشتغل بها ومن حيث المنهجية التي اتبعتها.

فقد استطاعت أن تقوم ببحث ميداني معمق مذكرة على الوثائق والشهادات جعلتها تتعرف على حالات متعددة من الوفيات ومن مقابر جماعية تناثرت هنا وهناك في بعض مناطق المغرب بالدار البيضاء مثلا.

وقد نظمت كذلك جلسات للاستماع استضافت خلالها ضحايا سنوات الرصاص من جل مناطق المغرب عبروا خلالها عن الانتهاكات التي تعرضوا لها والقمع الممنهج الذي عاشوه على يد الدولة المغربية.

وقد تجاوب الرأي العام الوطني والدولي بالأم ومعاناة هؤلاء الضحايا والتي أحدثت صدمة قوية لدى الجميع وقد خدمت هيئة الانصاف والمصالحة أشغالها بتوصيات بالغة الأهمية أثنى على مضمونها جميع المهتمين بحقوق الانسان داخل الوطن وخارجه، وأصبحت تجربة الهيئة ككل مثالا فريدا وغنيا في معالجة انتهاكات الدولة لحقوق الانسان، ولازال المغرب إلى حد الآن يعيش مفعول هذه التوصيات، وفي هذا الاتجاه أنشئ مؤخرا المجلس الوطني لحقوق الذي أريد له أن يشكل امتدادا لهيئة الانصاف والمصالحة من حيث ترجمة توصياتها وقطيعة مع المجلس الاستشاري لحقوق الانسان. وقد

ذكر المحاضر بإسهاب كبير في تكوين واختصاصات هذا المجلس.

وأشار إلى أن من مهام المجلس:

- حماية المواطنين من جميع الانتهاكات والتصفات
- النهوض بحقوق الانسان ونشر ثقافتها بين جميع الفرقاء
- خلق ثقافة حقوق الانسان والعمل على بلورتها وتعميمها
- تأصيل مبادئ الديمقراطية طبقا للأعراف الدولية
- سمو المواثيق الدولية عن القانون الداخلي في ميدان حقوق الانسان.

وقد أكد المحاضر بأن المجلس أصبح مدسترا مما يعطيه سمو وحماية واستمرار بحيث لا يمكن المساس به بأي نص قانوني آخر غير الدستور.

ويبسط المحاضر صلاحية المجلس الوطني لحقوق الانسان في النقط التالية:

- التدخل الاستباقي في كل الانتهاكات الماسة بحقوق الإنسان.
- تقبل الشكايات (من الأفراد والجمعيات) والاستجابة لها بالقيام بالبحث دون المساس طبعا باختصاص القضاء
- تشمل هذه الصلاحيات جميع التراب الوطني.
- وفي إطار تقريب المجلس الوطني أكثر للمواطنين عبر التراب الوطني أنشئت تمثيليات جهوية.

وقد وعد المحاضر بالعمل على توسيع هذه التمثيليات

- يتوفر المجلس على حصانة قانونية مناسبة ممارستهم لمهامهم.
- يتمتع المجلس باستقلال مادي وإداري.

وخلص المحاضر أن هذه الصلاحيات تضمن للمجلس الاستقلالية التامة والحرية اللازمة في الاضطلاع بمهامه. وقد أشار المحاضر أن من يبلور هذه الاستقلالية هو تكوين المجلس والأعضاء المكونين له والمبادئ التي يبنى عليها تكوين المجلس التعدد الجغرافي والديني والمهني مع إدماج بعض الفعاليات والكفاءات من المجتمع المدني في إطار إنشاء علاقة متميزة وبناءة مع أعضاء الحكومة والجمعيات والمنظمات الجهوية والدولية في ميدان تبادل الخبرات والمعطيات

وعلى المجلس استجابة لهذه التطلعات أن يقوم بزيارات ميدانية لأماكن الاعتقال وجميع الأماكن التي تشهد انتهاكات لحقوق الانسان وفي إطار عولمة العدالة التي انخرط فيها العالم، يمكن للمجلس أن يلعب دورا كبيرا.

وبعد عرض مكونات المجلس تساءل المحاضر عما تحقق من نتائج في عهد هذا المجلس.

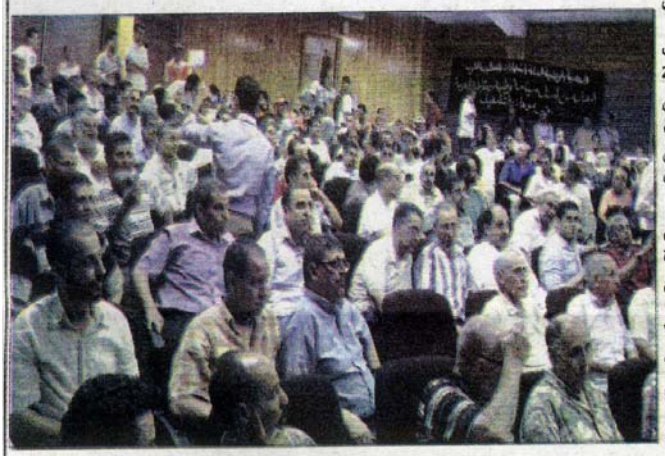

فقد ذكر المحاضر بأن التحركات التي قام بها المجلس أسفرت عن إطلاق سراح مجموعة من السلفيين وبالانفراج الذي تعيشه بلدنا في هذه الفترة.

أما بخصوص قضية الصحافي رشيد نيني صاحب جريدة المساء، فقد أشار المحاضر أن قام بزيارتين لرشيد نيني بالسجن ووعد بتكثيف جهوده قصد الوصول إلى إطلاق سراحه.

تابع ص: 14

جريدة وطنية
تصدر من بني ملال

تتمة تقرير ندوة المجلس الوطني لحقوق الانسان، أية دينامية؟

وفي خضم النقاشات الحادة التي تعرفها بلدنا حول الدستور الجديد، ذكر المحاضر بالمسألة الدستورية التي تضمنتها توصيات هيئة الانصاف والمصالحة.
وأشار المحاضر أن الدستور الجديد استجاب لجميع توصيات الهيئة فيما يمس بحقوق الانسان بل اعتبر بأن هذا الدستور الجديد تجاوز سقف التوصيات.
وتعزيزا لموقفه، قام المحاضر بقراءة موازية بين دستور 1996 وبين الدستور الجديد وخلص إلى أن الدستور الجديد يتميز:

-بتعزيز واحترام حقوق الانسان
- بالتأكيد على الحكامة الأمنية
- بالاستقلال الفعلي للقضاء كسلطة
- بترسيخ مبدأ سمو العلاقات الدولية على القانون الوطني فيما يخص حقوق الانسان
- تحصين حقوق الانسان، من كل أشكال التعسفات والانتهاكات
- تجريم الاعتقال التعسفي والتعذيب، وتجريم الكراهية بين الأفراد والجماعات.
- حرية الصحافة والحق في التعليم وفي الشغل وفي بيئة سليمة.
- مبدأ المساوات بين الرجل والمرأة
- مبدأ دستورية القوانين

وفي الختام شكر الأستاذ محمد الصبار جميع الحاضرين كما أبدى أسفه لانسحاب جمعية المعطلين بعد العرض بتشبثهم بمطالبته بسحب اتهامه لهم باحتلال مقر المجلس الوطني لحقوق الانسان وإتلاف بابه الرئيسي وبعض ممتلكاته، رغم مناشدة الأستاذ الحجام لهم بالمشاركة في النقاش وتوضيح ما لديهم من مؤاخذات أو تكذيب لما ورد في العرض،
وتجدر الإشارة إلى أن المدرج الذي أقيمت فيه الندوة قد ضم حضورا نوعيا متميزا مثل جميع الأطياف السياسية والنقابية والجمعوية التي تنشط في الجهة ونخبتها بالإضافة إلى حضور عدة مهتمين من مختلف المدن المغربية.
وكان أعضاء من حركة 20فبراير وجمعية المعطلين قد رددوا خلال العرض شعارات في أجواء حماسية تسببت في انقطاع العرض لعدة مرات. واتهمت الأستاذ محمد الصبار تارة بالمهادنة مع المخزن وتارة "قليب الفيستة".
وفي رد الأستاذ محمد الصبار أنه يتوفر على وثائق وتسجيل فيديو يثبت واقعة الهجوم على المقر وأنه سيزود بها جريدة ملفات تادلة، وفي نفس اللحظة طالب الأستاذ الحجام المعطلين بمده بحجمهم المكذبة لتصريح الأستاذ الصبار لنشرها إلى جانب وثائق المجلس الوطني، بعدها تقدم ممثلا عن الجمعية وتلا كلمة مطولة أوضح من خلالها موقع نضالات الجمعية ومطالبها وما تتعرض له من قمع وتسويف ليعلن في الأخير انسحاب الجمعية وعدم المشاركة في النقاش، رغم المحاولات الملحة التي قام بها الأستاذ محمد الحجام لتنبيهم عن الانسحاب داع إياهم للمشاركة في النقاش مع الحاضرين وبمنحهم الوقت الكافي لإبداء ملاحظاتهم وبلورة أسئلتهم بكل حرية.
وبعد الانسحاب فتحت لائحة للمناقشة ضمت 12 متدخلا من باقي الحاضرين الذين شكلوا الأغلبية.
ودارت الأسئلة حول ثلاثة محاور أساسية:

-أولا عن ماضي وانتماء الأستاذ محمد الصبار
-ثانيا عن اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الانسان
-ثالثا حول موقف الأستاذ محمد الصبار من الدستور الجديد

أولا: وفي معرض رده عن هذه الأسئلة أكد المحاضر أنه لازال وفيا للمبادئ التي ناضل من أجلها وأن اضطلاعه بمسؤولية الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان تجعله في موقع يمكنه من بلورة هذه المبادئ على أرض الواقع وأنه على العكس من ذلك لم تحد هذه المسؤولية من نشاطه ومن عطاءاته النضالية.
وقد اعتبر أن منتقديه ينطلقون من مرتكزات ذاتية محضة وفي بعض الأحيان من حزازات ذات طابع شخصي محض.
ثانيا: وضمن سؤال يتعلق باشتغال المجلس الوطني لحقوق الانسان وبصفة خاصة عن الجهة التي تحدد جدول أعماله وفي جوابه عن هذا السؤال أكد الأستاذ محمد الصبار أن المجلس يتمتع باستقلالية تامة في سير أعماله ولا تخضع إلا للمقتضيات القانونية المنظمة للمجلس.
ثالثا: وقد تساءل بعض المتدخلين كيف اعتبر الأستاذ محمد الصبار الدستور الجديد ايجابيا رغم رفضه من طرف عديد من الهيئات السياسية والنقابية.
وفي رده على هذا السؤال، أفاد الأستاذ الصبار أن موقفه من الدستور ليس سياسيا ولا يستند على اعتبارات مذهبية أو ايديولوجية، ولكن موقفه مبني على الجانب الذي يهم حقوق الانسان معتبرا ما ورد في الدستور الجديد في هذا الجانب مستجيبا لتطلعات مناضلي حقوق الانسان.
وفي الأخير تناول الأستاذ محمد الحجام الكلمة يشكر الأستاذ محمد الصبار على سعة صدره وعلى تعامله اللبق مع تدخلات الحاضرين رغم الحدة التي طبعتها أحيانا وقد أبدى تأسفه عن انسحاب بعض مناضلي حركة 20 فبراير وجمعية المعطلين من النقاش مما حرمهم من فرصة إبداء أرائهم ومواقفهم في جو الحوار الهادئ والهادف.
وقد عرفت هذه الندوة نقاشا ساخنا وصلت أحيانا إلى حد الغليان لكنها كيفما كان الحال أغنت الندوة،
وبوجب التذكير أن تنظيم هذه الندوة مع الأستاذ محمد الصبار تم الاتفاق عليه قبل الاعلان عن تاريخ إجراء الاستفتاء حول الدستور الجديد.
وبقي جميع الاحوال فإن إجراء هذه الندوة بعد أسبوع من الاستفتاء على الدستور، كانت ناجحة وشكلت مؤشرا ايجابيا، إذ مكن الجميع من إبداء أرائهم حول الدستور في وقته.

◆ **التقرير من إنجاز ذ. محمد اعبودو، المستشار القانوني للجريدة**

Revue de Presse de l'Homme

« Milafat Tadla » reçoit Med SEBBAR

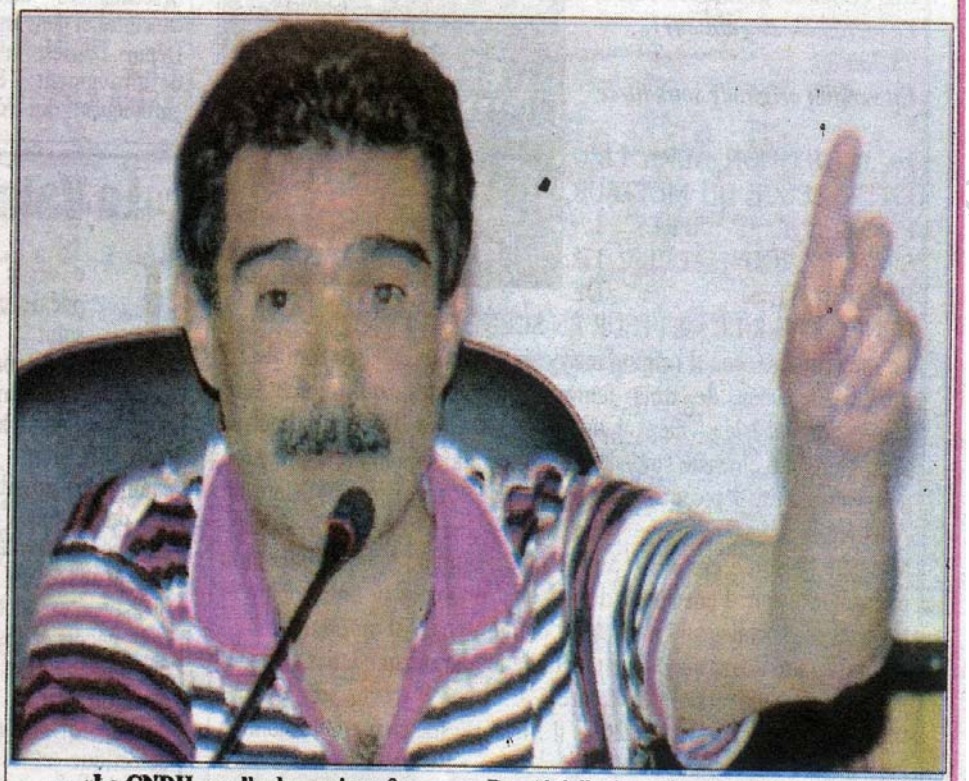

«Le CNDH, quelle dynamique ?»,
Sous le thème, M. SEBBAR anime sa première conférence après sa récente nomination à Béni Mellal .

Le journal national « Milaffat Tadla »(MTD), poursuit sa série d'activités parallèles en invitant Mr. Mohammed SEBBAR, récemment nommé secrétaire général de la nouvelle institution, Le Conseil National des Droits de l'Homme (CCDH), remplaçant le CCDH. .

Mohammed SEBBAR, militant des droits humains au Maroc et ancien président du Forum Vérité et Justice (FVJ), connu pour ses positions critiques et indépendantes face au pouvoir a animé à Béni-Mellal, une conférence le 8 juillet 2011 à 19 heures, organisée par Milafat Tadla en partenariat avec l'Université My Slimane et Le Conseil Régional de Tadla-Azilal, dans l'enceinte de la Faculté de Lettres et des Sciences Humaines, sous le thème « Le CNDH, quelle dynamique ? ».

A rappeler, que « MTD » a déjà organisé cette année 2 conférences, la première animée par le Dr Abdelkader Abbadi, ancien Directeur au Département des Affaires du Conseil de sécurité des Nations unies, correspondant diplomatique du «The Independent» à New York et correspondant résident à l'ONU de MTD à New York sous le thème « L'affaire du Sahara marocaine à la lumière du plan marocain d'autonomie au Sahara,». La deuxième a été organisée le 30 avril 2011 sous le thème « Lecture dans le rapport de la Commission Consultative de la Régionalisation avancée » animée et encadrée par Ahmed Bouachik, professeur à l'Université Med V de Rabat-Souissi, directeur de la Revue marocaine d'administration locale et de développement et membre de la CCR et le Professeur Mustapha Kassimi enseignant à la faculté de droit de Settat. Cette conférence vient à point nommé après la constitutionnalisation du CNDH et des recommandations du «FVJ» et après le référendum historique du premier juin 2011 qui constituera une étape importante dans la consolidation de l'Etat de droit.

Hammou ELKARMI